

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٢٢١

الأربعاء، ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ميسا – كوادرا	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيد رادومسكي
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد ثامبرانا توريليو
	السويد	السيد أورنيوس سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشوي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

جدول الأعمال

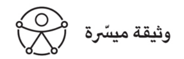
الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/283)

1809441 (A)







افتُتِحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/283)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد توماس ماركرام، نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن استرعى انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة الأمن (S/2018/283). التي تحتوي رسالة مؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أود أن أحض المتكلمين على الإدلاء ببيانات موجزة، وفقا للمذكرة S/2017/507.

أعطي الكلمة الآن للسيد ماركرام.

السيد ماركرام (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن عن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بشأن القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية. وحيث أن السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على سفر في مهمة رسمية، يشرفني أن بوسعي مخاطبة المجلس بالنيابة عنها.

قبل تزويد المجلس بآخر المعلومات عن الحالة تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، أود أولاً أن التذكير باليوم المأساوي لاستخدام الأسلحة الكيميائية، على وجه التحديد، استخدام مادة السارين التي تؤثر على الأعصاب في خان شيخون. لقد أشار المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى هذا الهجوم بوصفه من الفظائع. وقال الأمين العام في معرض الحديث عن نفس الموضوع، أنه لا يمكن الإفلات من العقاب عن هذه الأعمال البغيضة. ويبدو أن عقد الجلسة هذا اليوم توقيت مناسب جدا لنا لكي نكرر تلك الآراء ونشدد عليها، كذلك لكي نتذكر ضحايا الهجوم.

وفقا للممارسة المتبعة، اجتمعت مع ممثلي الجمهورية العربية السورية قبل عقد هذه الجلسة. كذلك ما برح مكتب شؤون نزع السلاح على اتصال منتظم مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وبما أن المدير العام لتلك المنظمة قدم، منذ أسبوعين تقريبا، إحاطة إعلامية للمجلس عن التطورات المتصلة بعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية، ستكون كلمتي اليوم مختصرة.

تواصلت الجهود من أجل تدمير مرفقي إنتاج الأسلحة الكيميائية المتبقيين من جانب الجمهورية العربية السورية. وستعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على التحقق من ذلك، ومن المتوقع أن يكتمل ذلك في غضون فترة تمتد من شهرين إلى ثلاثة أشهر من بدء التدمير. إن التدمير الذي طال انتظاره لهذين المرفقين والتحقق منه خطوة أساسية نحو التنفيذ الكامل للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)..

وفيما يخص المسائل المعلقة المتصلة بالإعلان السوري، لاتزال المناقشات بين الأمانة الفنية للمنظمة وحكومة الجمهورية العربية السورية مستمرة. غير أن هذه المناقشات لَمْ تُمَكِّن بعد من حل أي من تلك المسائل المتبقية. ولا تزال الأمانة الفنية للمنظمة غير

قادرة على التأكد من اكتمال ودقة الإعلان السوري، وقد حث الأمين العام مرارا وتكرارا الحكومة السورية على التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن حل هذه المسائل المعلقة سيمكِن من الثقة المشتركة في الإعلان السوري داخل المجتمع الدولي.

إن بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية مستمرة في عملها. ويوجد حاليا في دمشق فريق بعثة تابع للمنظمة، للتحقيق في الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية، وهي ادعاءات استرعت حكومة الجمهورية العربية السورية اهتمام المدير العام إليها. وأفهم أن التقرير المقبل لبعثة تقصي الحقائق سيُقدمُ عندما ترى البعثة أن لديها معلومات كافية، وأن بوسعها استخلاص نتائج.

مع ذلك، وكما ندرك جميعا، فإن استنتاجات بعثة تقصي الحقائق لا تنطوي على إسناد المسؤولية في تلك الحالات التي يتحدد فيها استخدام الأسلحة الكيميائية. إذ أن آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة هي التي أُنشئت لهذا الغرض، ولكن مع الأسف لم تُجدد ولايتها. في حين لم تتوقف الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية، من الواضح أن عمل أي آلية معنية بالمساءلة يتباطأ، إن لم يتوقف.

إن الادعاءات المستمرة باستخدام أسلحة كيميائية في سوريا تؤكد الحاجة إلى تحديد الحلول والتوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء آلية مناسبة للمساءلة. ومن الجدير بالذكر أن الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح أكدا مرارا وتكرارا الحاجة إلى تفادي الإفلات من العقاب وضمان تحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية ومحاسبتهم على أفعالهم. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر ذلك مرة أخرى. إن وحدة الصف في مجلس الأمن، أقصد ذلك الضرب من الوحدة الذي أدى إلى اتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) الذي أنشأ آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، يوفر أفضل أساس للنجاح. ومكتب شؤون نزع السلاح على استعداد للمساعدة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد ماركرام على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): نود أن نهنئكم، سيدي الرئيس، ووفد بيرو على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. والولايات المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم لكم بكل طريقة ممكنة. أشكر السيد ماركرام على إحاطته الإعلامية.

كثيرا ما نتكلم عن الأسلحة الكيميائية. ومع ذلك، يساورني القلق من أن الجانب الإنساني لهذه الهجمات أحيانا ما يغيب عن بالنا. أود أن أبدأ بإعطاء فكرة عما تبدو عليه هذه الهجمات بالنسبة للأشخاص الموجودين فعلا على الأرض الذين يتعرضون لها. هناك روايتان مختلفتان. الرواية الأولى هي:

> ”شيء ما ضربني على الرأس... وأصبت بدوارٍ وسقطت على الأرض... استنشقت عدة مرات [هكذا وردت] رائحة المحلول القوية من القذيفة مباشرة. كانت عيناي تدمعان مع شعور بالحرقة، وكذلك شعرت بالحرقة في أنفي، وبالكاد كنت أستطيع التنفس. لهثت وشعرت بالاختناق وبهول ما يشعر به شخص يغرق.“

والرواية الثانية هي:

> ”إن الحالة أسوأ مما بوسعي وصفها. فما من ثمة كلمات. كأنه يوم القيامة – نهاية العالم. لا يمكنك حتى وصف المشهد. لا يمكنك حتى البدء في وصف ما حدث. لم يكن لدينا أي معدات واقية من الغاز.“

الرواية الأولى مأخوذة من المفكرة اليومية للجندي الأمريكي ستَل هولت. فقد تعرض لهجوم بالغاز في معركة فيردن في الحرب العالمية الأولى بفرنسا في عام ١٩١٧. أما الثانية فهي رواية طبيب اسمه مأمون مراد. ففي ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، كان أحد الأطباء الوحيدين المناوبين في بلدة سورية صغيرة اسمها خان شيخون. انقضت مائة سنة بين ما شهده كل من الملازم هولت والدكتور مراد، ولكن رعب وهول التعرض لاستخدام الأسلحة الكيميائية هما نفسهما تماما.

لقد استخدمت الأسلحة الكيميائية في الحرب العالمية الأولى. غير أنه خلال العقود التالية، تنامى توافق دولي في الآراء. إذ رأى العالم القوة التدميرية الاستثنائية لهذه الأسلحة، وأصاب في الإعراض عنها باشمئزاز. منذ عام ١٩٢٥ حظر بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع المسلح. وبعد عدة عقود، حظرت اتفاقية الأسلحة الكيميائية إنتاجها وتخزينها واستخدامها. لقد كان حظرا لا لبس فيه. وجرؤنا على الاعتقاد بأن الأسلحة الكيميائية ستكون في يوم من الأيام شيئا لن نقرأ عنه إلا في كتب التاريخ. وجرؤنا على الاعتقاد بأنه يمكننا إبعاد شبح التهديد إلى الأبد.

ثم جاءت سورية. إن نظام الأسد يستخدم الأسلحة الكيميائية ضد شعبه. في عام ٢٠١٣، شعر العالم بالرعب حين شاهد صور المئات من الرجال والنساء والأطفال القتلى نتيجة لاستخدام النظام للسارين في ضواحي دمشق. وعلى الرغم من أننا نختلف بشأن كل جانب تقريبا من جوانب الحرب، فقد توصلنا مرة أخرى إلى توافق في الآراء بشأن الأسلحة الكيميائية. ودفعنا شعورنا المشترك بالاشمئزاز إلى العمل معا. في عام ٢٠١٣، اتخذنا القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) الذي أصدر تكليفا بتدمير ترسانة نظام الأسد من الأسلحة الكيميائية. وفي عام ٢٠١٥، أنشأنا آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة حتى نتمكن من تحديد كل من استخدم الأسلحة الكيميائية في سورية. ووجدت الأمم المتحدة بصورة قاطعة أن نظام الأسد، وكذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، كانا مسؤولين عن هذا الاستخدام.

ومرة أخرى، جرؤنا على الاعتقاد بأنه على الرغم من جميع اختلافاتنا بشأن سورية، فإن توافق الآراء ضد استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف سيستمر. بالطبع، نحن نعلم ما حدث بعد ذلك. لقد استمر نظام الأسد في استخدام الأسلحة الكيميائية ضد شعبه. وقام عضو واحد من أعضاء المجلس بحماية نظام الأسد من أي عواقب، ثم منعنا من تجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة. لقد انهار توافق الآراء الذي توصلنا إليه.

واليوم، فإن العالم مكان أكثر خطورة بسبب ذلك. إن نظام الأسد لا يزال يلقي بقنابل الكلور على الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال. في الأسابيع القليلة الماضية تحديدا، عندما استولى النظام على الغوطة الشرقية، كانت هناك تقارير موثوقة تتكلم عن هجمات بغاز الكلور. ومن الحقائق المحزنة أنه قبل بضعة أعوام، كان من شأن هجوم واحد بالأسلحة الكيميائية أن يوحدنا ونحن نشعر بالصدمة والغضب. وكان ذلك كافيا كي نتخذ إجراءات فورية. ولدينا الآن نظام يستخدم الأسلحة الكيميائية مرة كل أسبوعين تقريبا.

هناك عواقب لعدم اتخاذنا إجراءات. عندما ندع نظاما يفلت من المحاسبة، فإن أنظمة أخرى تلاحظ ذلك. ويشهد استخدام العوامل المؤثرة على الأعصاب في سالزبيري وفي كوالالمبور على هذه النقطة، ويكشف عن اتجاه خطير. إننا ننتكس بسرعة ونعود إلى عالم كنا نظن أننا قد غادرناه. لا أحد يريد أن يعيش في عالم تستخدم فيه الأسلحة الكيميائية. ما من أحد يريد أن يعيش خائفا من تسرب ذلك الغاز عديم اللون والشكل فجأة إلى رئتيه تاركا إياه يلهث بحثا عن الهواء. إذا لم نتصرف ولم نوقف المسار ونغيّره، فإن ذلك هو العالم الذي قد نقترب منه بسرعة.

ومع أن مجلس الأمن لا يزال يواجه طريقا مسدودا، فقد وقف البعض للمطالبة بالمساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية. لقد أيدت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة إنشاء الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين على أشد الجرائم خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائيا، وهي التي تجمع الأدلة للمحاكمات في المستقبل. وتؤيد الولايات المتحدة تأييدا تاما الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب عن استخدام الأسلحة الكيميائية، التي بادرت بها فرنسا. تكتسي تلك الجهود أهمية بالغة.

ومع ذلك، يجب علينا ألا ننسى أنه، بينما نجلس هنا لمناقشة الأسلحة الكيميائية، هناك أشخاص على الخطوط الأمامية في سورية يواجهون الواقع المرعب لهذه الأسلحة البشعة. والطبيب مراد مأمون، الذي أشرت إليه آنفا، أحدهم. قبل عام، كان مناوبا في خان شيخون، حيث استخدم نظام الأسد م غاز السارين في هجوم قتل حوالي ١٠٠ شخص وأصاب أكثر من ٥٠٠ آخرين. والطبيب مراد أحد العاملين في المجال الإنساني. لقد رأى أن أبناء بلده محتاجون للمساعدة. وخاطر بكل شيء، بما في ذلك حياته، للمساعدة في إنقاذ حياة الآخرين.

والدكتور مراد ليس بغريب عن العمل في ظل أصعب الظروف. ففي عام ٢٠١٥، أصيب المستشفى الذي يعمل فيه بقذيفة. ومع ذلك، فقد استمر في إنقاذ الأرواح. وفي عام ٢٠١٦، ركض الدكتور مراد من خلال باب مستشفى أصيب جراء غارة جوية ليرى المبنى قد دمرته تماما غارة أخرى بعد لحظات. ومع ذلك، فقد استمر في إنقاذ الأرواح. وفي عام ٢٠١٧، أصابت قذيفة مدخل العيادة التي كان يعمل بها. وأصابته شظايا. ومع ذلك، فقد استمر في إنقاذ الأرواح. وفي ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، شاهد الدكتور مراد فور مغادرته مستشفى البلدة، الطائرات الحربية فوق خان شيخون. وقام بما يقوم به دائما – طلب من سائقه الدوران والعودة. ما شهده الدكتور مراد كان جحيما لا يطاق – إذ استمر وصول الضحية تلو الأخرى من ضحايا الهجوم بالسارين. وتذكّر:

”وصل صبي يلهث محاولا التنفس، مع خروج الرغوة من فمه وثبات حدقتي عينيه. وغسّلنا الصبي. وغسلناه ثم غسلناه ثم غسلناه. وعالجناه بما نقدر أن نعالجه به، وحاولنا إنعاشه، لكنه فارق الحياة.“

وحتى عندما شعر الدكتور مراد بأنه نفسه ملوث بالسارين، لم يتوقف. لقد كان وحيدا تقريبا، بدون موظفين. وكان المستشفى بدون أي أدوية تقريبا. والكثير مما تبقى انتهت صلاحيته منذ عدة سنوات. ومع ذلك، لم يتوقف الدكتور مراد. فقد بذل كل ما بوسعه لإنعاش فاقدي الوعي وإزالة المواد الكيميائية السامة عن أجسادهم قبل وفاتهم. لم يتوقف قط عن محاولة إنقاذ الأرواح. إن الدكتور مراد بطل. وقد قام بالرحلة ليحضر معنا اليوم. وأطلب إليه الوقوف.

ونحيي الدكتور مراد على جسارته وشجاعته وعزمه على مساعدة أي سوري بحاجة إلى المساعدة. والدكتور مراد موجود هنا اليوم كي يكون مصدر إلهام لنا جميعا. إنه يعمل من أجل إنقاذ أرواح أبناء الشعب السوري حتى بعد أن عايش الهجمات الصاروخية والغارات الجوية، بل وحتى بعد أن تعرض لهجمات الغاز في خان شيخون. إن الدكتور مراد لا يتوقف؛ وهو لا يستسلم. وإذا كان لن يتوقف، فيجب ألا نتوقف. ويجب ألا نتوقف عن العمل من أجل تخليص هذا العالم من الأسلحة الكيميائية ومساءلة أي شخص يستخدمها في أي مكان.

وسبق لنا أن فعلنا ذلك. فقد التزمنا بإيجاد عالم خال من الأسلحة الكيميائية. ووقعنا على المعاهدات التي تحظرها. ودمرنا المخزونات منها. وأطلقنا تحقيقات مستقلة ونزيهة بالفعل لمعرفة المسؤولين عن استخدامها. وكما قال الدكتور مراد ذات مرة:

”إنني لا أهتم بالسياسة“. إن ما يريده هو أن يتكلم العالم عن معاناة الشعب السوري، وأن نقوم بعملنا وأن نوقف هذه المعاناة. ونحن مدينون له وللشعب السوري بالكثير.

في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، عانى سكان خان شيخون من مأساة يعجز عنها الوصف. وفي هذا اليوم، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨، فلنتدبر في هذه المأساة. ولنتذكر ما شهده الدكتور مراد، ولننتهز فرصة هذه الجلسة لبدء شراكة جديدة وتجديد الالتزام بوضع حد لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وقد فعلنا ذلك من قبل. فعلى الرغم من كل الانقسامات العميقة في مجلس الأمن، ترفض الولايات المتحدة تصديق أنه لا يمكننا أن نتكاتف مرة أخرى لوقف استخدام الأسلحة الكيميائية، ليس لحماية الشعب السوري فحسب بل لحمايتنا جميعا.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): احتفاء برئاسة بيرو، اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أشكركم بالإسبانية: Muchas gracias, Señor Presidente (شكرا جزيلا، سيدي الرئيس). وأتوجه أيضا بالشكر الحار إلى نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيد توماس ماركرام، على إحاطته.

في هذا العام، نحتفل بالذكرى المئوية لانتهاء الحرب العالمية الأولى. وبعث الحظر الذي فُرض عقب ذلك على استخدام الأسلحة الكيميائية أمل العالم في وضع حد لويلات الحرب الكيميائية. وللأسف، وبعد مرور ١٠٠ سنة، وقعت هجمات بالأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، والتي بلغت ٨٥ هجوما على الأقل، حسبما تفيد التقارير. وفي هذا السياق، سأتناول اليوم ثلاث نقاط: أولا، عدم امتثال سورية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية؛ ثانيا، إحياء ذكرى الهجوم بغاز السارين في خان شيخون؛ وثالثا، المساءلة.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، عدم امتثال سورية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، فقد دخلت اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ في هذا الشهر قبل ٢١ عاما. وكانت أول اتفاق لنزع السلاح ينص على إزالة فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل تحت رقابة دولية على الصعيد العالمي. وقد كانت إنجازا كبيرا.

وقبل خمس سنوات تقريبا، انضمت سورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ووعدت سورية بتدمير برنامجها للأسلحة الكيميائية والتخلي عنه. ومع ذلك، نسمع، شهرا بعد شهر، أن إعلان النظام السوري لا يمكن اعتباره كاملا ولا دقيقا. وحتى يصبح ذلك الإعلان كاملا، فإن سورية ببساطة غير ممتثلة لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونحن نشعر بقلق عميق – وما زلنا نشعر بقلق عميق – إزاء هذا الواقع، ونكرر دعوتنا للنظام السوري إلى التعاون بصورة كاملة وحسنة التوقيت مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي.

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، إحياء ذكرى الهجوم بغاز السارين في خان شيخون، فإننا نحيي اليوم ذكرى الهجوم المروع بالسارين الذي شنه النظام على خان شيخون في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، كما أبرز توماس ماركرام في إحاطته. وكانت الاستنتاجات التي خلصت إليها آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، الصادر بها تكليف من مجلس الأمن نفسه، واضحة: إن نظام الأسد هو الذي شن هجوم ٤ نيسان/أبريل البشع مما أسفر عن مقتل حوالي ١٠٠ من المدنيين السوريين الأبرياء، بمن فيهم العديد من الأطفال، وإصابة مئات آخرين. وخلص التقرير أيضا إلى أن تنظيم داعش هو المسؤول عن استخدام سلاح الخردل الكبريتي الكيميائي في الهجمات التي وقعت يومي ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ في أم حوش بسورية.

وللأسف، لم تكن تلك هي المرة الأخيرة التي تلقينا فيها تقارير تفيد بأن الأسلحة الكيميائية قد استُخدمت في سورية. فبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية تحقق حاليا في العشرات من الحالات. إن استخدام الأسلحة الكيميائية يجب ألا يمر دون

عقاب. فالإفلات من العقاب يقوض الحظر الهام المفروض على استخدام الأسلحة الكيميائية.

ويقودني هذا إلى النقطة الثالثة: المساءلة. يشدد جميع أعضاء مجلس الأمن بانتظام على ضرورة مساءلة الجناة الذين يستخدمون الأسلحة الكيميائية. ومع ذلك، فإن مجلس الأمن لم يتمكن من المضي قدما على مدار شهور بسبب استخدام حق النقض من جانب عضو دائم في المجلس. إن آلية التحقيق المشتركة لديها ولاية قوية للتحقيق وتحديد هوية الجناة بشكل مستقل عن السياسة في المجلس. ولكن تجديد ولاية الآلية المشتركة كان ضحية لتلك السياسة تحديدا. ولا يعني ذلك أن علينا أن نقبل الآن بما هو أقل - خاصة لأنه منذ أن توقفت الآلية المشتركة عن العمل، تلقينا تقارير تفيد بأن النظام شن ما لا يقل عن خمس هجمات أخرى بالأسلحة الكيميائية، وربما أكثر من ذلك. ولا يمكن أن يكون اختفاء الآلية المشتركة نهاية المطاف.

أولا، يجب أن نعمل وفقا للاستنتاجات التي توصلت إليها آلية التحقيق المشتركة ونتائج بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأكرر التأكيد على أن إحالة مجلس الأمن الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية هي أنسب سبيل لتحقيق المساءلة والعدالة.

ثانيا، يجب علينا أن نكثف جهودنا لإنشاء آلية يمكنها أن تواصل العمل الدقيق للآلية المشتركة. وينبغي لهذه الآلية أن تقرر أولا وبكل استقلالية كيفية إجراء تحقيقاتها. وأشدد على أنه ينبغي لها أن تفعل ذلك بشكل مستقل. كما ينبغي لها أن تحقق وتحدد الجناة من جميع أطراف النزاع المسلح. وعلاوة على ذلك، ينبغي لها أن تعمل بصورة مستقلة عن المجلس، بما في ذلك عندما يتعلق الأمر بإسناد الجرم. ومملكة هولندا تعتقد أن مجلس الأمن يجب أن يلتف حول مشروع النص المتعلق بالآلية الجديدة الذي قدمته الولايات المتحدة.

أخيرا، يتعين علينا أيضا النظر في جميع الصكوك القائمة خارج إطار المجلس لتعزيز المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وينبغي أن يستند هذا الجهد إلى العمل الهام الذي اضطلعت به آلية التحقيق المشتركة وبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونحن على استعداد للقيام بدور ريادي في هذا الصدد. وفي هذا السياق، نعيد تأكيد دعمنا القوي للآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائيا، ولجنة التحقيق. ونؤيد أيضا الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، التي أُطلقت بمبادرة من فرنسا.

في الختام، لا يمكننا إمساك العصا من المنتصف في المجلس عندما يتعلق الأمر بالأسلحة الكيميائية. وفي نهاية المطاف، يجب أن نتعلم من دروس التاريخ وأن نكفل ألا يكون هناك إفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية بعد مرور ١٠٠ سنة على نهاية الحرب العالمية الأولى. والقيام بغير ذلك يعني في واقع الأمر التغاضي عن هذه الهجمات المروعة وتقويض الهيكل الدولي الذي صممناه جماعيا لوقفها. وكما قال الأمين العام، يجب أن نبدأ بإصلاح الأضرار التي لحقت بنظام نزع الأسلحة الكيميائية وعدم انتشارها.

ومملكة هولندا ستواصل بذل قصارى جهدها لتحقيق المساءلة عن الاستخدام المروع للأسلحة الكيميائية في سورية. فلا يمكن أن يسود الإفلات من العقاب.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر نائب الممثلة السامية على إحاطته.

أود أن أبدأ أيضا بتحية الدكتور مراد. وأشكره على عمله، وأشكر السفيرة هيلي على لفت انتباهنا إلى وجوده في هذه القاعة اليوم. كما أشكر جميع أعضاء الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرهما من الجهات التي تحاول جاهدة مساعدة الشعب السوري.

لقد استمعنا إلى روايات تفصيلية جدا عما هو غاز السارين بالضبط وعن كيفية مهاجمته للجهاز العصبي المركزي، مما يؤدي إلى تشنجات والشلل والاختناق. وأنا على يقين من أن أحدا منا لن ينسى المشهد الذي رأيناه لمعاناة الرجال والنساء والأطفال الذين سُمموا بهذا الغاز المثير للأعصاب. وكما قال المتكلمون السابقون، فقد خلصت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية إلى أن السارين قد استُخدم في خان شيخون، وخلصت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة إلى أن النظام السوري مسؤول عن ذلك الهجوم.

ولم تكن خان شيخون المرة الأولى التي يستخدم فيها النظام الأسلحة الكيميائية. ففي عام ٢٠١٣، بعد مقتل المئات بغاز السارين في الغوطة الشرقية، وعدت روسيا ونظام الأسد العالم بأن تتخلى سورية عن كل أسلحتها الكيميائية. ونص القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) على أن تدمر سورية برنامج أسلحتها الكيميائية وأن تنضم إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد أطلع المدير العام في الشهر الماضي المجلس على التقدم الذي أحرزته سورية في القيام بذلك. وأشار المدير العام إلى أن سورية دمرت برنامجها المعلن بسرعة كبيرة، ولكن ثارت أسئلة عقب عمليات التفتيش التي أجرتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتزايدت تلك الأسئلة بمرور الوقت، مع إيفاد المفتشين إلى سورية أكثر من ١٢ مرة.

وتم العثور على مواد كيميائية كان يجب إعلانها، ولكن سورية ادعت عدم معرفة السبب. وبعد مناقشات مطولة، أعلنت أخيراً أن هذه المواد كانت لدى المركز السوري للدراسات والبحوث العلمية، لكن لا تزال ثمة ٢١ مسألة خطيرة دون معالجة. وهذا يعني أنه بعد أكثر من أربع سنوات من العمل، لا تزال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية غير قادرة على التحقق من دقة إعلان سورية. وكما سمعنا عدة مرات، لا تزال هناك ثغرات وتضارب وتناقضات في صياغة سورية للإعلان الذي أصدرته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وهذه ليست نقاط تفصيلية بسيطة وتافهة؛ بل هي نقاط جوهرية، وقد زادت شدة الشواغل القائمة بمرور الوقت.

لقد لفت زميلاي من الولايات المتحدة وهولندا الانتباه بكل بلاغة إلى حقيقة أنه لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب، ونحن نكرر نداءهما من أجل تحقيق ذلك. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، منعت روسيا تجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة ويتركنا ذلك، كما قال السفير الهولندي، دون آلية مناسبة لتحقيق المساءلة. وأردد ما قاله عن أسلوب طرق جميع السبل لمحاولة التوصل إلى طريقة لتحقيق المساءلة وتحديد المسؤولية فيما يخص هذه الأسلحة.

وللأسف، فإن ازدراء روسيا للنظام الدولي لا يتجلى فحسب من خلال ما تقوم به في سورية. فتسميم شخصين في سالزبري بعامل مؤثر في الأعصاب يُستخدم للأغراض العسكرية قد عرض للخطر أي شخص تصادف وجوده في محيط الواقعة. ومن المحتمل تعرض أكثر من ١٣٠ شخصا، بمن في ذلك ضابط شرطة، لخطر ذلك العامل. ولم يُقدم أي تفسير لكيفية استخدام عامل أعصاب روسي بتلك الطريقة. وفي ٢٢ آذار/مارس، رفض مسؤول في وزارة الخارجية في موسكو فكرة قبول روسيا بالاستنتاجات المستقلة التي توصلت إليها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بعد تحليلها للمادة المستخدمة في هجوم سالزبري. واليوم، دعت روسيا إلى عقد اجتماع للمجلس التنفيذي للمنظمة في لاهاي لاستباق نتائج التحقيق الذي أجرته تلك المنظمة.

يجب ألا يسقط مزيد من الضحايا للهجمات بالأسلحة الكيميائية، سواء كان ذلك في منطقة الحرب في سورية أو في بلدة ريفية إنكليزية. وللنظام الدولي القائم على القواعد ومؤسساته قيمة كبيرة جدا بحيث لا يمكن تعريضه للخطر بهذه الطريقة. إن واجبنا الجماعي هو حمايته والسعي إلى مساءلة أولئك الذين

يقررون تحديه. وسنخذل شعب سورية وسكان سالزبري والعالم إذا لم نتخذ إجراءات.

لقد وجه زميلاي الهولندي والأميركي الانتباه إلى مرور ١٠٠ سنة على واحدة من أسوأ معارك الحرب العالمية الأولى. واسمحوا لي أن أختتم باقتباس مقولة من قصيدة عن تلك الحرب، ”لقد مت في الجحيم – (وقد عُرفت باسم معركة باشنديل)“، وثمة اسم جديد لها الآن.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيد توماس ماركرام، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. إن موقف كازاخستان تجاه هذه القضية لا يزال ثابتا ومتسقا. فاستخدام الأسلحة الكيميائية غير مقبول على الإطلاق تحت أي ظرف من الظروف. وندين بشدة هذه الأعمال، ونؤيد بقوة الجهود الجماعية التي يبذلها المجلس للتصدي لهذه الانتهاكات الصارخة، ونحن مصممون على منع حدوثها في المستقبل. ونود أن نقدم الملاحظات التالية بشأن التقرير المعروض علينا (S/2018/283، المرفق).

بادئ ذي بدء، يسرنا إحراز بعض التقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير على طريق تدمير مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية المتبقية. وندعو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة السورية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى تسريع وتيرة التدابير المتخذة، ما دامت الظروف الحالية مواتية.

وفي الوقت نفسه، يساورنا القلق جراء عدم إحراز تقدم في توضيح جميع المسائل المعلقة فيما يتعلق بالإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية. ونحث الحكومة السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على توثيق تعاونهما وزيادة التفاعل إلى أقصى حد من أجل التوصل إلى حل فيما يخص جميع الثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات التي تم تحديدها. وإذا كانت هناك حاجة إلى بعض المساعدة من جانب المجلس، فيجب على الطرفين طلبها بتقديم مقترحات عملية بشأن كيفية تكثيف هذا التعاون. وفي الوقت نفسه، ينبغي لهما أن يحددا بشكل ملموس العقبات التي تمنعهما من تحقيق النتائج اللازمة.

وفي هذا الصدد، من المفترض أن تقدم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقارير كاملة عن عمل فريق تقييم الإعلانات. وبالمثل، نتوقع أن تطلعنا على عمل بعثة تقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية، وخاصة فيما يتعلق بدراسة جميع الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ونلاحظ في نفس الوقت أن المجلس لم يستعد بعد إمكاناته في مجال إجراء التحقيقات. ونأمل أن يقوم القائمان بالصياغة بمحاولات شاملة للتوصل إلى أرضية مشتركة تتيح المضي قدمًا.

ويتمثل العامل الأخير المقلق بالنسبة لنا في استمرار خطر استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية والادعاءات المثيرة للقلق بحدوث ذلك. وعلينا أن نمنع بأي ثمن هذه الأعمال الإرهابية المدمرة ضد السوريين الأبرياء. والخطوات الاستباقية ضرورية، حيث ندرك أن هذه الأعمال تقوض جميع الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل شامل للأزمة العسكرية والسياسية في سورية. ولا يزال مجلس الأمن يمثل الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن وعن البحث الدؤوب عن حل سلمي للأزمات والصراعات في جميع أنحاء العالم. ولا تمثل الأعمال العسكرية الانفرادية، على نحو يتجاوز القرارات الشرعية لمجلس الأمن، خيارا مطروحا.

ومن المهم والضروري للغاية حل جميع الخلافات بين أعضاء المجلس والتي تحول دون القضاء التام على خطر استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ومن الأمور الحيوية بنفس الدرجة إزالة جميع العقبات التي تحول دون إجراء تحقيق مستقل ونزيه لتحديد المسؤولين عن الجرائم الكيميائية. وتلتزم كازاخستان بضمان عمل المجلس بشكل بناء، وتشجع الأعضاء على عدم تسييس عمل المجلس أو التسبب في حدوث استقطاب

بين أعضائه. فالقيام بذلك يتنافى مع التصدي بشكل موحد للتحديات والتهديدات الحالية.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر رئاسة بيرو على عقد هذه الجلسة الهامة والسيد توماس ماركرام على إحاطته الإعلامية الثاقبة جدا. كما أود أن أرحب بالدكتور مأمون مراد في جلستنا.

سأثير اليوم ثلاث نقاط بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، وأهمية تلك المسألة فيما يتعلق بعدم الانتشار وأمننا الجماعي، وحتمية مكافحة الإفلات من العقاب.

إن الهجوم بالأسلحة الكيميائية في خان شيخون الذي وقع قبل عام واحد من اليوم كان بمثابة مرحلة جديدة ومروعة في مسار انزلاق المأساة السورية نحو الهاوية. ففي ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، كشف النظام السوري للعالم من خلال استخدامه لغاز السارين عن تصميمه على سحق معارضيه وشعبه بكل الوسائل الممكنة. وتحقيقا لتلك الغاية، فإنه لم يتردد في استخدام أسلحة الدمار الأكثر وحشية.

وبعد عام واحد، تستمر أعمال العنف في سورية ولم يتوقف النظام السوري عن استخدام الأسلحة الكيميائية، التي قرّر المجتمع الدولي قبل قرابة قرن حظرها إلى الأبد، والتي التزم النظام السوري نفسه بعدم استخدامها. وقد تم تحديد مسؤوليته علنا وبشكل قاطع من خلال الآليات التي أنشأناها معًا لتحديد المسؤوليات. ولا يمكن لأي محاولة للتشكيك في الاستنتاجات الواضحة التي توصلت إليها آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة أو التغطية عليها تغيير هذه الحقيقة. ولا يمكن لأحد الادعاء بأنه لم يكن يعلم.

وأود أن أذكّر أولئك الذين يسعون إلى نفي مسؤولية النظام السوري بأنه من غير الممكن في الوقت الحالي تأكيد أن سورية أعلنت جميع مخزوناتها وقدراتها في عام ٢٠١٣.

إن استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية يشكل دليلا لا جدال فيه على الوجود الفعلي لمخزونات من السارين والكلور.

فهناك أمران واضحان – إما أن سورية كذبت عندما تعهدت بالتزاماتها أو أنها عملت على إدارة برنامج سري في انتهاك لتلك الالتزامات. وبطبيعة الحال، لا يمكن استبعاد الجمع بين هذين الفرضين. ولذلك، لا يسعنا إلا أن نكرر دعوتنا للنظام السوري للرد على جميع الأسئلة الكثيرة التي لا تزال بلا إجابة. إن أفرقة تفتيش منظمة حظر الأسلحة الكيميائية دقيقة ومهنية في تنفيذ مهامها، وقد أشادت بها جميع الدول. ونحيط علما بالمعلومات المقدمة فيما يتعلق بالتدمير الوشيك لآخر مرافق سورية لإنتاج الأسلحة الكيميائية التي تم الإعلان عنها، ونؤكد مجددا دعمنا الكامل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي طرف في أي ظرف من الظروف، ينتهك الضمير العالمي والقواعد الأساسية للقانون الدولي. ولا يخطئن أحد، في أن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل تهديدا محتملا مهلكا لاستدامة النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة الكيميائية. إن ذلك النظام هو أحد أكثر النظم الدولية لعدم الانتشار تطورا ونجاحا. وسيكون السماح له بالتداعي من دون اتخاذ إجراء، بمثابة تأييد لانهيار مجمل النظام الدولي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، الذي بنيناه معا على مدى عدة عقود، خطوة بخطوة، والذي يشكل العمود الفقري لهيكل الأمن الدولي وأحد الإنجازات الرئيسية لتعددية الأطراف.

ومن شأن السماح بإفلات البلدان التي أسهمت في عودة ظهور هذه الأسلحة من العقاب أن يخرق الطابع التحريمي لاستخدامها ويعزز انتشارها. وللأسف، فإن استخدام عامل مؤثر على الأعصاب يستخدم للأغراض العسكرية قبل شهر فقط على التراب البريطاني يؤكد أن لشواغلنا ما يبررها. فقد تم انتهاك أحد المحرمات في سورية وسالزبيري وفي أماكن أخرى.

وهذا يشكل تهديدا مباشرا لأحد المبادئ الرئيسية لأمننا الجماعي. لذلك، من الملح أن نعيد جميعا التأكيد على الحظر المطلق لهذه المواد وتعزيزه.

وإذا أردنا العودة إلى الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية، فلا يمكننا أن نسمح لمن يستخدمونها بأن يفلتوا من العقاب. وإذا أردنا إعادة تأكيد وتعزيز تحريم استخدام الأسلحة الكيميائية، فلا يمكن للإفلات من العقاب أن يكون خيارا أخلاقيا أو سياسيا. إن استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين يشكل جريمة حرب بل وجريمة ضد الإنسانية. ويجب أن يحاسب المسؤولون عن ذلك على أفعالهم. لا يمكن التغاضي عن مسألة تحديد المسؤولية.

لقد تم جمع الأدلة، وتحديدا من خلال الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين على أشد الجرائم خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائيا، التي أنشأتها الجمعية العامة والمكلفة بتيسير التحقيقات في أخطر الجرائم المرتكبة في سورية. وستحفظ هذه الأدلة وتستخدم في الإجراءات القانونية الوطنية والدولية، لأنه بدون تحقيق العدالة للضحايا، لن يكون هناك سلام دائم في سورية. ويجب أن تكون العدالة بعدا منفصلا في جميع الحلول السياسية، عملا بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). وكما سبق لي أن قلت، على الرغم من أن بلدان عملية أستانا تجتمع في تركيا، فإن جنيف هي المنبر الوحيد الذي يمكن أن يتيح التوصل إلى حل دائم للنزاع.

وثمة مخاطرة كبيرة بتقويض نظام عدم الانتشار إذا سمحنا للإفلات من العقاب بأن يسود. ولذلك السبب سنواصل المشاركة الكاملة في جميع المحافل من أجل مكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية. كما أن ذلك هو السبب في إطلاق فرنسا، في كانون الثاني/يناير، الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية. من شأن هذه الشراكة المفتوحة والعملية أن تجمع بين الدول التي ترفض إفلات المتورطين في الهجمات الكيميائية أو في تطوير البرامج الكيميائية من العقاب. إنها توحد جميع الدول التي تشعر بالقلق من أن نظام عدم الانتشار والاستقرار الاستراتيجي يمكن أن يتقوض. وقد أنشئت لدعم أعمال جميع آليات التحقيق والمحافل الدولية. إنها شراكة عالمية تنطبق على جميع حالات استخدام الأسلحة الكيميائية في جميع أنحاء العالم ومن قبل جميع الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول على حد سواء. هذه الشراكة مفتوحة وجميع الدول التي تلتزم بمبادئها مدعوة إلى الانضمام.

الآن وقد انتهك تحريم استخدام هذه الأسلحة، فإن هناك خطر من وقوع هذه الأسلحة في أيدي الجهات الفاعلة الأخرى، ولا سيما الجهات الفاعلة من غير الدول. وأشير إلى أن آلية التحقيق المشتركة قد خلصت إلى أن داعش قد استخدمت غاز الخردل مرتين. وكذلك فإن الدول التي رفضت معاقبة الجناة الذين حددتهم آلية التحقيق المشتركة أو تمديد ولايتها، أهدرت فرصة لتوجيه رسالة واضحة إلى الإرهابيين. والأمر يعود إلى جميع الدول لأن تحمي نفسها من الجماعات الإرهابية، ومن إمكانية حصولها على أسلحة الدمار الشامل.

إن المسألة المحيطة باستخدام الأسلحة الكيميائية تؤثر على قيمنا الأساسية وعلى أمننا. فإذا كان هناك مجال واحد تقع فيه مسؤولية أخلاقية وسياسية على أعضاء مجلس الأمن للعمل معا لاتخاذ الإجراءات اللازمة، فإن هذا هو ذلك المجال. وإذا كان هناك مجال واحد تكون فيه مصداقية المجلس على المحك ولا يوجد فيه مكان للتكتيكات والألاعيب، فإن هذا هو ذاك المجال.

وإذ نحتفل، هذا العام، بالذكرى السنوية المائة لانتهاء الحرب العالمية الأولى، التي كان لاستخدام الغاز فيها آثار مدمرة، ونتذكر مأساة خان شيخون، فإنني أوجه نداء عاجلا

باسم فرنسا بأن ننحي خلافاتنا السياسية جانبا ونضع حدا لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. إننا مدينون بذلك للمدنيين الذين هم الضحايا الرئيسيين لهذه الأسلحة. كما إننا مدينون بذلك لمستقبل النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة الكيميائية، الذي هو أحد أحجار الأساس لأمننا الجماعي.

السيد العتيبي (الكويت): نشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة ونرجو لكم كل التوفيق في قيادة أعمال المجلس لهذا الشهر.

وكذلك نشكر السيد توماس ماركرام، نائب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا اليوم.

نجتمع اليوم لمناقشة ملف الأسلحة الكيميائية في سورية، وهو الذي كان يحظى بتوافق مميز في الآراء بين كل أعضاء المجلس في إطار الأزمة السورية. وكانت نتيجة هذا التوافق وجود آلية لمحاسبة مرتكبي الجرائم التي ارتكبت في سورية باستخدام الأسلحة الكيميائية، وقد استطاعت هذه الآلية تحديد مسؤولية الأطراف التي كانت وراء عدد من تلك الجرائم في سورية، بما في ذلك حادثة خان شيخون التي نشهد ذكراها الأولى اليوم. وقد طالبنا في دولة الكويت، منذ وقوع الحادثة، بإجراء تحقيق دولي فوري بشكل مستقل وحيادي. وقد تمكنت آلية التحقيق المشتركة من التوصل إلى استنتاجات تشير إلى الجهة المسؤولة عن ذلك الحادث الأليم وحوادث أخرى، إلا أن المجلس لم يتمكن من المحاسبة حينها، وقد تلاشت العدالة التي كنا نتطلع إليها نتيجة الانقسام في مواقف الدول الأعضاء بشأن تجديد ولاية الآلية.

تدعم دولة الكويت بشكل كامل، العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من خلال بعثتها لتقصي الحقائق في التحقيق في الادعاءات باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ونشيد بأداء البعثة ومهنيتها وندعو السلطات السورية إلى التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سبيل إنهاء التضارب بشأن تفاصيل برنامجها الكيميائي.

إن أحكام القرار ٢١١٨(٢٠١٣) كانت قاطعة وحاسمة فيما يتعلق بضرورة محاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ولا يمكننا القبول بالوضع الحالي، وهو استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية بعد مرور اكثر من أربعة أعوام على صدور ذلك القرار. وهو ما يعني أننا خذلنا الشعب السوري ولم نستطع وضع حد لمعاناته من استخدام هذه الأسلحة ضده في مناطق مختلفة من سورية. وقد عبرنا في أكثر من مناسبة عن دعمنا الكامل لأي بدائل وآليات للمحاسبة تحظى بتوافق كافة أعضاء مجلس الأمن بما يكفل استقلاليتها وحياديتها ومهنيتها. وشددنا على أهمية أن تنحصر مسؤوليتها في تحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية وأن يقوم مجلس الأمن بعد ذلك بدوره في محاسبة مرتكبي تلك الجرائم، وذلك تفعيلا لمبدأ عدم الإفلات من العقاب، الذي نص عليه القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ونرى بأن تلك العناصر متوفرة في مشروع القرار الأمريكي محل النقاش فيما بين أعضاء المجلس، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى البناء عليه باعتباره أساسا جيدا لأي مفاوضات حول هذه الآلية المستقبلية. كما تدعم الكويت مبادرة الشراكة الفرنسية وما نصت عليه من مبادىء لاتخاذ تدابير لمعاقبة مستخدمي الأسلحة الكيميائية وضمان عدم إفلاتهم من العقاب. نجدد استعدادنا التام للمشاركة في أي جهود تصب في اتجاه تحقيق التوافق في مواقف الدول الأعضاء في مجلس الأمن، بما يضمن محاسبة مرتكبي هذه الجرائم المحرمة دوليا ويحافظ على نظام عدم الانتشار، وذلك انطلاقا من التزامنا المبدئي والثابت الذي يدين أي استخدام للأسلحة الكيميائية باعتباره انتهاكا جسيما للقانون الدولي، مع التأكيد على أهمية تقديم مرتكبي تلك الجرائم، أيا كانت الجهة التي يمثلونها، إلى العدالة الدولية. في الختام، نرحب بجهود الجمعية العامة وندعم عمل الآلية الدولية

المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق ومقاضاة المسؤولين عن أكثر الجرائم خطورة وفقا للقانون الدولي المرتكبة في سورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، التي ستتضمن الجرائم الكيماوية في سورية. ونتطلع إلى نتائج تقريرها الأول في هذا الشأن، الذي سيُناقش في ١٧ نيسان/أبريل في الجمعية العامة.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر نائب الممثل السامي توماس ماركرام على إحاطته الإعلامية. وكما أشار إلى ذلك، لقد مضى عام على الهجوم الكيميائي في خان شيخون الذي أودى بأرواح مدنيين أبرياء في سورية. ونكرر إدانتنا الشديدة لهذا الهجوم اللاإنسانية. ولا يفوتني أن أقول لنائب الممثل السامي أن الطريقة التي اختتم بها بيانه مُناسبة للغاية. فهو محق في التشديد على مدى أهمية وحدة المجلس بشأن هذه المسألة، وهي مفتاح كل شيء.

وبعد مرور عام على الهجوم الوحشي في خان شيخون، ما زال الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في سورية مستمرا بدون انقطاع، ومن ثم، فإن هذه المسألة تظل مصدر قلق كبير. ولا نزال نعتقد أن المسؤولين عن استخدام المواد الكيميائية كأسلحة يجب أن يحاسبوا استنادا إلى أدلة قوية. ويتطلب هذا الأمر، كما ذكر الأمين العام في رسالته المؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٨ (S/2018/283)، استجابة موحدة من المجلس. ونعتقد أنه ما لم نتخذ موقفا موحدا، فإن الضرر الذي لحق بنظام نزع الأسلحة الكيميائية وعدم انتشارها لا يمكن إصلاحه.

ومما يثلج صدرنا حقا أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تواصل اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة لدعم الحكومة السورية في تدمير المرفقين الأخيرين المقامين فوق الأرض، بما في ذلك من خلال الاتفاق على إدخال تعديلات إضافية على الاتفاق الثلاثي المبرم فيما بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والحكومة السورية. ونأمل أن تؤدي جميع هذه الأعمال التحضيرية إلى إزالة المرفقين المتبقيين.

وفيما يتعلق بالمسائل المعلقة المتصلة بالإعلان الأولي، نلاحظ أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ما زالت غير قادرة على تأكيد أن الإعلان دقيق وكامل. وفي هذا السياق، نكرر التأكيد على أهمية استمرار وتعزيز الاتصالات المثمرة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة السورية، لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في إزالة ما تبقى من الثغرات وأوجه عدم الاتساق. ولا نرى أي سبب لعدم التمكن من التعجيل بهذا الأمر.

ونلاحظ أيضا أن بعثة تقصي الحقائق قد واصلت تحقيقها في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، بما في ذلك عن طريق نشر فريق في سورية، كما ذكر نائب الممثل السامي. ومن الضروري أن تواصل البعثة تحقيقها في جميع الادعاءات، بما في ذلك التقارير الأخيرة عن استخدام المواد الكيميائية كأسلحة. ومع ذلك، يجب على المجلس أن يعالج الثغرة المؤسسية الحالية عن طريق إنشاء آلية تحقيق مستقلة ونزيهة ومهنية بمقدورها أن تحدد الجهات الفاعلة المسؤولة، من الدول ومن غير الدول على حد سواء. ولا يساورنا أدنى شك في أن مسألة وضع آلية للمساءلة ينبغي أن تحظى بأولوية قصوى. وهذا، كما قلنا مرارا وتكرارا، سوف يتطلب الوحدة من جانب المجلس. ولذلك نؤيد النداء الذي وجهه نائب الممثل السامي لاستعادة وحدة المجلس بشأن هذه المسألة الهامة بغية ردع ووقف استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية وخارجها.

ونود أن نُذَكِر، كما ذَكَرَ الآخرون بالفعل، بأن المجلس قد نجح في حشد إرادته الجماعية في الماضي لتحقيق الوحدة بغية التصدي للتحديات التي تشكلها الأسلحة الكيميائية. وليس هناك أي سبب لعد تكرار هذا الإنجاز.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين بيرو على عقد هذه الجلسة المفتوحة، ونائب الممثل السامي توماس ماركرام على إحاطته الإعلامية.

منذ وقوع حادث الهجوم بالأسلحة الكيميائية في سورية، ما فتئت الصين تشعر بالقلق العميق، لأننا ندين بشدة أي

هجوم على المدنيين. إن موقف الصين بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية موقف ثابت: فنحن نعارض بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي بلد أو منظمة أو فرد، تحت أي ظرف من الظروف.

وتؤيد الصين إجراء تحقيق شامل وموضوعي ونزيه في استخدام الأسلحة الكيميائية على الأراضي السورية من أجل التوصل إلى نتيجة يمكن أن تصمد أمام اختبار التاريخ والحقيقية، وتقديم الجناة والأطراف المسؤولة عن استخدام الأسلحة الكيميائية إلى العدالة.

وتشعر الصين بقلق بالغ إزاء الحوادث الأخيرة التي تنطوي على الاشتباه في استخدام المواد الكيميائية السامة كأسلحة. ومن الأهمية بمكان إنشاء آلية تحقيق جديدة في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية بهدف تحديد الحقيقة، في محاولة للحيلولة دون تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية على الأراضي السورية، وهذا أيضا هو ما تتوافق عليه آراء جميع الأطراف في مجلس الأمن. ونحن نقدر الجهود الفعالة التي تبذلها روسيا لتشجيع إنشاء آلية تحقيق جديدة، ونأمل أن يتحد أعضاء المجلس ويواصلوا مشاوراتهم البناءة بشأن هذه المسألة.

وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تصر على أن مجلس الأمن ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية هما القناتان الرئيسيتان للتعامل مع مسألة الأسلحة الكيميائية السورية في محاولة لالتماس حلول مناسبة من خلال المشاورات. وترحب الصين بالتقدم الإيجابي المحرز في جهود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتدمير المرفقين المتبقيين من مرافق الأسلحة الكيميائية فوق سطح الأرض في سوريا، وتأمل أن تتعاون الأطراف المعنية بشكل وثيق وأن تكمل الأعمال ذات الصلة في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت نفسه، تأمل الصين أن تواصل الحكومة السورية تعاونها على النحو الواجب مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عملا بالقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) فيما يتعلق بالإعلان الأولي بشأن برنامجها للأسلحة الكيميائية وحل كل المسائل ذات الصلة.

لقد دخل النزاع السوري عامه التاسع، وأدى إلى معاناة شديدة للشعب السوري. والتسوية السياسية هي الحل الوحيد للمسألة السورية. وينبغي للمجتمع الدولي زيادة دعمه لجهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة والعمل الذي يقوم به المبعوث الخاص دي ميستورا من أجل بدء الجولة القادمة من محادثات السلام في جنيف في أقرب الآجال والمضي قدما بصورة بناءة. وترحب الصين بعقد اجتماع قمة تستضيفه روسيا وتركيا وإيران، وتأمل أن يسهم في إحراز تقدم في العملية المؤدية إلى محادثات السلام في جنيف.

السيد ثامبراما توريليو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، نعرب عن امتناننا للإحاطة الإعلامية التي قدمها نائب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح توماس ماركرام، ولرئاسة بيرو على عقد هذه الجلسة.

ونشدد على تعاون الحكومة السورية في الشروع في المرحلة الأخيرة من تدمير المرافق المتبقية التي أعلنت عنها سوريا وتحققت منها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على الاجتماع الأخير المعقود في بيروت في آذار/مارس الماضي، الذي ضم ممثلين لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة السورية، والذي اتاحت نتائجه الفرصة للاتفاق على تعديلات جديدة للاتفاق الثلاثي من شأنها تسهيل تدمير تلك المرافق، الأمر الذي سيستغرق شهرين إلى ثلاثة أشهر.

وندعو السلطات السورية إلى مواصلة هذا التعاون وتوسيع نطاقه من خلال تقديم التوضيحات التي طلبها فريق تقييم الإعلانات فيما يتعلق بالأنشطة التي تقوم بها حكومتها ومركز الدراسات والبحوث العلمية. وننوه إلى حقيقة أن الجولة الثانية من عمليات التفتيش في مرفقي برزة وجمراية، فضلاً عن زيارة الآخرين، في شباط/فبراير الماضي، أظهرت أن أنشطتها تتسق مع التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ومن ناحية أخرى، نعرب مجدداً عن قلقنا إزاء التقارير الأخيرة عن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في سوريا. وكما أعلنت بوليفيا دائماً، فإنها تدين بشكل قاطع استخدام الأسلحة الكيميائية واستخدام المكونات الكيميائية كأسلحة، وتعتبر هذا الاستخدام عملا إجراميا لا يمكن تبريره، أينما وحيثما ارتكب وأيا كان مرتكبوه. ونعتقد أنه لا يوجد ما يبرر استخدامها، بغض النظر عن الظروف وأولئك الذين يستخدمونها، لأنها تشكل انتهاكا جسيماً للقانون الدولي وتهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا دعمنا الثابت لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبعثتها لتقصي الحقائق كيما يتسنى لها، تمشيا مع ولاياتها، مواصلة عملها في التحقيق والتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية بأكثر الطرق موضوعية ومنهجية وتقنية. وندعو جميع الأطراف إلى تقديم تعاونها الكامل حتى يتسنى إجراء تحقيق فعال وشفاف ونهائي في أقرب وقت ممكن. ومع ذلك، يجب أن ندرك أن التحقيق في الوقائع وحده لا يكفي. ومن الأهمية أن يكون بالإمكان الاعتماد على آلية تُمكِّن من تحديد هوية الجناة بحيث يمكن بعدئذ تقديمهم إلى العدالة أمام الكيانات المناسبة.

وإذا كان هدفنا إنشاء آلية شفافة جديدة تمكن من التحقيق وتحديد مرتكبي هذه الفظائع، فعندئذ نواجه التحدي ونتحمل مسؤولية عدم تسييس مجلس الأمن أو استغلاله. ونكرر التأكيد على الحاجة والأهمية القصوى لإثبات الموقف الموحد لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة للمجتمع الدولي، وندعو الأطراف المعنية إلى مناقشة وتبادل الآراء بشأن إنشاء آلية مستقلة ومحايدة وتمثيلية من شأنها أن تسمح بإجراء تحقيق كامل وموثوق به ونهائي.

وترفض بوليفيا رفضا قاطعا فرض جزاءات أحادية، لأنها تمثل تهديدا خطيراً للنظام الدولي وتتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مما يقوض العملية السياسية، وبالتالي بناء السلام في سوريا.

وأخيرا، نشدد على أن السبيل الوحيد لتسوية النزاع هو من خلال عملية سياسية جامعة، بمشورة الشعب السوري وقيادته.

السيد أورينيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد ماركرام على إحاطته الإعلامية التي قدمها هذا الصباح.

وكما أشار متكلمون آخرون قبلي، يصادف اليوم الذكرى السنوية الأولى للهجوم بغاز السارين في خان شيخون، الذي تنسبه آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة إلى النظام السوري. كان هذا الهجوم بغيضا، سقط خلاله عدد كبير من الضحايا المدنيين. واليوم، فإن عدم الاتفاق على آلية مستقلة ومحايدة وعزوية جديدة فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا يلقي بظلال قاتمة على مجلس الأمن بصورة خاصة.

والسويد تدين بأشد العبارات الاستخدام المستمر والمتكرر للأسلحة الكيميائية في سوريا، الأمر الذي يشكل انتهاكا جسيماً للقانون الدولي وتهديدا للسلم والأمن الدوليين. فاستخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع المسلح أمر محظور ويعتبر جريمة حرب. ويجب مساءلة مرتكبي هذه الجرائم. ولا يمكن قبول الإفلات من العقاب.

وفيما يتعلق بتنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، فإنني أكرر الإعراب عن عميق قلقنا من أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تزال غير قادرة على تأكيد ما إذا كان إعلان سوريا الأولي بشأن برنامجها للأسلحة الكيميائية دقيقاً وكاملاً. ولا يزال هناك عدد من المسائل المعلقة الخطيرة. وفي واقع الأمر، فقد أبلغ المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الشهر الماضي أن الأسئلة الخمسة الأولية المعلقة تصل حاليا إلى ٢٢.

ويشمل ذلك حالة المركز السوري للدراسات والبحوث العلمية، حيث لا تزال هناك عدة أسئلة دون إجابة. وندعو مرة أخرى السلطات السورية إلى التعاون الكامل وعلى نحو استباقي مع المنظمة بشأن جميع المسائل المعلقة. فلا بد من الإفصاح الكامل وتقديم جميع الوثائق المطلوبة دون إبطاء.

ونحن نشاطر الأمين العام القلق إزاء استمرار ورود تقارير عن استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع في سوريا. ويجب متابعة هذه التقارير بالتحقيق في الوقت المناسب وبنزاهة، ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لبعثة المنظمة لتقصي الحقائق. لكن يجب تحديد مرتكبي هذه الهجمات وتقديمهم إلى العدالة. إننا نأسف بالغ الأسف لأن المجلس لم يتمكن من الاتفاق على تمديد آلية التحقيق المشتركة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي (انظر S/PV.8105). فوجود آلية عزوية أساسي لحماية النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار، ولضمان المساءلة عن الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في سوريا. وفي هذا الصدد، أشارك ممثلي فرنسا وإثيوبيا وكازاخستان، من بين آخرين، دعوتهم الملحة إلى الوحدة. ونحن بحاجة إلى العمل معا في المجلس وتحمل مسؤوليتنا. ونكرر دعوتنا للمشاركة البناءة من جانب جميع الدول الأعضاء، وما زلنا مستعدين للمشاركة في هذه المشاورات والإسهام فيها.

والسويد تؤيد كل الجهود الدولية لمكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية وانتشارها – من قبل الدول والجهات من غير الدول على السواء – في أي مكان في العالم. وسنواصل القيام بدورنا لوضع حد للإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية. ولهذا، انضمت السويد إلى الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية – وهي مبادرة اتخذتها فرنسا بهدف استكمال ودعم عملنا الجماعي في المحافل المتعددة الأطراف، فضلا عن الآليات المتعددة الأطراف القائمة. ولذلك، سنواصل دعم لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان والآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١. وبناء علي ذلك، سنواصل بذل الجهود لإنشاء آلية تعزوية مستقلة ومحايدة جديدة بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، ففي نهاية المطاف، لا يمكن تحقيق سلام مستدام أو طويل الأجل في سوريا دون المساءلة عن الجرائم المرتكبة. ونحن مدينون بذلك لضحايا خان شيخون والمناطق الأخرى في سوريا.

السيد تانوه – بوتشوي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): تتقدم كوت ديفوار بالشكر إلى السيد توماس ماركرام، نائب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، على إحاطته المفيدة بشأن آخر التطورات المتعلقة بالموضوع قيد النظر هذا الصباح.

وسيركز بياني على نقطتين هما القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السورية والتحديات المقبلة.

ينوه وفد كوت ديفوار بتدمير جميع الأسلحة الكيميائية السورية المزالة من الأراضي السورية من قبل الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وكذلك تدمير ٢٥ من ٢٧ من مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية التي أعلنت عنها حكومة ذلك البلد. وينبغي الثناء وتشجيع جهود التعاون بين الحكومة السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الذي أدى إلى تعديل الاتفاق الثلاثي بشأن تدمير ما تبقى من مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية في بيروت. ويعطي مثل هذا التعاون، الذي يبدو أيضا في إعداد وتقديم تقارير سوريا الشهرية إلى المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الشعور بالأمل في إمكانية التدمير الفعلي للأسلحة الكيميائية.

وفي ذلك الصدد، فإن من دواعي سرور كوت ديفوار أنها وقعت في باريس في ٢٣ كانون الثاني/يناير إعلان المبادئ الصادر

عن الاجتماع الذي عقد بناء على مبادرة من فرنسا بشأن موضوع مكافحة الإفلات من العقاب من خلال الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وفي حين أن مبادرة كهذه لا تحل محل الصكوك الطويلة الأمد لمكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية إلا أنها تعزز الآلية القائمة. وفي ذلك السياق، يود وفد بلدي أن يشكر جميع الدول التي تبرعت للصندوق الاستئماني الخاص بالمهمات في سورية، الذي أنشئ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ لدعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبعثة تقصي الحقائق التابعة لها.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا تزال هناك تحديات رئيسية بالرغم من التقدم المشجع المحرز. وعليه، يحث وفد بلدي السلطات السورية على مواصلة التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بهدف الاستجابة المناسبة للمسائل المعلقة، ولا سيما إكمال تدمير ما تبقى من مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية، وإعلان الجمهورية العربية السورية بشأن ترسانة أسلحتها الكيميائية، والأنشطة التي يضطلع بها المركز السوري للدراسات والبحوث العلمية.

وترى كوت ديفوار أن أي استخدام للأسلحة الكيميائية يشكل انتهاكا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وللمعايير الدولية التي تحظر تلك الأسلحة، التي تم وضعها بشق الأنفس. وبالتالي، يدعو بلدي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولجنة تقصي الحقائق والجمهورية العربية السورية إلى مواصلة التعاون على القضاء على الأسلحة الكيميائية في سوريا.

ويكرر وفد بلدي دعوته إلى التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع السوري. وندعو الأطراف السورية إلى استئناف محادثات السلام في إطار الحوار السياسي الشامل على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي يحدد خريطة طريق لعملية سياسية ترمي إلى إنهاء الأزمة في سوريا.

وفي الختام، تحث كوت ديفوار المجلس على استعادة وحدته التي لن يتمكن بدونها من اتخاذ إجراءات إيجابية تهدف إلى إنشاء آلية قائمة على توافق الآراء تسند إليها مهمة تحديد المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، ومن ثم إنهاء استخدامها في أي من النزاعات إطلاقا.

السيد رادومسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد توماس ماركرام، نائب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، على إحاطته وتقديمه التقرير الشهري الرابع والخمسين لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2018/283، المرفق).

و قد اغتنمنا قبل أسبوعين فرصة وجود السيد أحمد أزومجو، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في نيويورك لكي نشكره على الجهود المتفانية والدؤوبة التي تبذلها المنظمة لتعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية ونزعها والمحافظة عليه. وأود أيضا أن أشدد على تقدير بولندا العميق للجهود التي تبذلها بعثة تقصي الحقائق في جميع ادعاءاتها المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

ونلاحظ مع بالغ القلق أن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ما تزال عاجزة عن تأكيد دقة واكتمال الإعلان المقدم من الجمهورية العربية السورية وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارات المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونشاطر الأمين العام مرة أخرى دعوته سوريا إلى التعاون الكامل مع فريق تقييم الإعلانات بغرض توضيح جميع الثغرات وأوجه عدم الاتساق والتضاربات القائمة.

ونحيي اليوم الذكرى السنوية الأولى للهجوم الكيميائي المميت على خان شيخون الذي أسفر عن عشرات من الضحايا بين قتيل وجريح. وعلى النحو الذي توصلت إليه آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في تقريرها المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ (انظر S/2017/904، المرفق) فإن المعلومات التي تم جمعها تكفي للادعاء بأن الجمهورية العربية السورية هي المسؤولة عن إطلاق السارين في خان شيخون في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

غير أن الجماعات والأفراد المسؤولين عن ذلك الهجوم وغيره من الهجمات لم يقدموا إلى العدالة بعد، في حين أصبح استخدام الأسلحة الكيميائية ممارسة منتظمة تقريبا في الحرب الدائرة في سوريا. ولذلك السبب يجب علينا توجيه رسالة واضحة مفادها عدم التسامح مع أي استخدام للأسلحة الكيميائية من جانب أي من الأطراف. وهو سبب آخر يدعونا إلى ضمان قدرة المجتمع الدولي على التصدي لأي هجوم كيميائي ومساءلة مرتكبيه. وندعو شركاءنا إلى الانخراط في مناقشة بناءة لإنشاء آلية تحقيق مستقلة ذات مصداقية لكي تحل محل آلية التحقيق المشتركة السابقة. ونرى أن مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة يشكّل أساسا جيدا لإجراء مزيد من المناقشة في ذلك الصدد.

ويقينا أن إنهاء الإفلات من العقاب على مثل هذه الهجمات ليس مسألة عدالة فحسب، بل هام أيضا لضمان مصداقية نظام عدم الانتشار وأمننا جميعا. وقد شهدنا قبل شهر واحد مثالا آخر لاستخدام غير مسبوق للعوامل الكيميائية في سالسبيري في المملكة المتحدة. ويحدونا الأمل في تحديد المسؤولية عن تلك المحاولة على وجه السرعة وأن تتم مساءلة مرتكبي ذلك الفعل الطائش في أقرب وقت ممكن.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): تعرب جمهورية غينيا الاستوائية عن تقديرها لعقد هذه الجلسة. ونود أن نكرر الإعراب عن امتناننا وتقديرنا لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، الذي يمثله هنا اليوم السيد توماس ماركرام، نائب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح. وليس مستغربا أن قدم لنا صورة قاتمة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

وفي عام ٢٠١٣ هنا في هذه القاعة بالذات اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) الذي يحث الأطراف المتحاربة في سوريا على تدمير جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية في البلد.

مر ما يقرب من خمس سنوات، ولا يزال النقاش بشأن هذه المسألة قديما قدم النزاع نفسه، المستمر منذ ثماني سنوات.

إن جمهورية غينيا الاستوائية، وهي دولة طرف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وشأنها شأن جميع أعضاء مجلس الأمن، دولة موقعة على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، تحث الأطراف المعنية على التحلي بالصدق في الإعلان عن ترساناتها الكيميائية. نحن نفهم أنه في سياق المواجهات الطويلة الأمد، فإن صنع واستخدام الأسلحة الكيميائية يخدم في نهاية المطاف هدفا تكتيكيا، خطة استفزازات يهدف فيها كل طرف إلى إلقاء اللوم على الآخرين. وبالتالي، تزعم المعارضة السورية والجماعات الإسلامية أن الحكومة السورية تحاول استخدام الغازات السامة لخنق آخر معاقل التمرد، في حين تزعم القوات الحكومية أن معارضيها لا تزال لديهم ورش صغيرة للأسلحة الكيميائية يستخدمونها لإعداد الهجمات الكيميائية في المناطق التي يجري النقاش بشأنها بغية توجيه اللوم إلى الحكومة.

على مجلس الأمن أن يضع حدا لهذه اللعبة السياسية. من الجلي أن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولذلك يجب علينا أن نحول دون تغيير الحرب الكيميائية في سورية للطريقة التي نتناول بها النزاعات في المستقبل. ما الذي ينبغي أن تكون عليه الاستجابة المنسقة لمجلس الأمن لاستمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية؟ تبين المواقف الصدامية فيما بين أعضاء المجلس ذوي القدرة على التأثير في أطراف النزاع أن إنهاء استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية والعالم بأسره يتوقف على التوصل إلى اتفاق سياسي جامع. فبدون توافق دولي واضح في الآراء، فإننا نخاطر بتوسيع نطاق النزاع مع كل التبعات المباشرة وغير المباشرة لذلك.

نحن نعلم أن المجلس لم يعد لديه آلية تحقيق يمكن أن تخضع منتهكي اتفاقية الأسلحة الكيميائية في سورية للمساءلة. ومع ذلك، لا تزال حكومة بلدي تصر على الحاجة الماسة لقيام أكثر أجهزة الأمم المتحدة نفوذا بتسريع تفعيل أداة تحقيق محايدة ومهنية ومستقلة حقا. ذلك هو السبيل الوحيد لإعادة توحيد

المجلس بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية في سورية. إنه تحدي يتجاوز سورية. إنه يتعلق بمسؤوليتنا الجماعية والتزامنا الأخلاقي تجاه ضحايا هذا النزاع الطويل.

وأود أن أختتم كلمتي بدعوة أعضاء مجلس الأمن للتفكير في المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تذكرنا بأن إحدى سلطات مجلس الأمن هي،

”إقامة السلم والأمن الدولي وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح“،

وفي كلمات الأمين العام أنطونيو غوتيريش في جنيف في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، حين قال:

”يمكن لنزع السلاح أن يؤدي دورا هاما في إنهاء النزاعات القائمة ومنع نشوب صراعات جديدة. توفر عمليات نزع السلاح وتحديد الأسلحة حيزا لبناء الثقة (و) وتعزيز الاستقرار .... صح هذا أثناء الحرب الباردة، ويصح الآن.“

وأود أن أنهي كلمتي بأن أعيد رسميا تأكيد الموقف الرسمي لجمهورية غينيا الاستوائية، الذي يتمثل في إدانة ورفض صنع وتكديس واستخدام وتوزيع وتحسين الأسلحة الكيميائية وغيرها من الأسلحة ذات الصلة، التي يمكن أن يتسبب استخدامها في دمار الأرواح البشرية، وفي الدعوة إلى إزالتها التامة. لقد شهدنا آثار هذا الاستخدام في العام الماضي في خان شيخون، ولذلك فإننا نغتنم هذه الفرصة لنكرر إدانتنا دون تحفظ لذلك الهجوم.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إذ لم تتح لي شخصيا بعد الفرصة لتهنئتكم، سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأن أتمنى لكم كل النجاح. وأشكر السيد ماركرام على إحاطته.

بالنظر إلى أن عملا من أعمال الاستفزاز ينطوي على استخدام عوامل الحرب الكيميائية وقع في خان شيخون، سورية، في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أي قبل عام واحد تحديدا، نعتقد أنه سيكون من المفيد تحليل الحادثة وما ترتب عليها من آثار، بما في ذلك على صعيد الأمن العالمي والإقليمي، من منظور ما يحدث اليوم. مر عام ولا تزال الملابسات المحيطة بالحادث الكيميائي في خان شيخون تتسم بالغموض بدرجة كبيرة. وغني عن القول، إن مجمل العمل الذي قامت به آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة المنتهية ولايتها لا يمكن أن يؤخذ مأخذ الجد من جانب المهنيين. لقد أظهرت السلطات الروسية المختصة بوضوح أن استنتاجات الآلية لم تكن سوى ترتيب مصمم ليتناسب مع نتيجة معدة سلفا – وهي إلقاء اللوم على السلطات السورية. لقد أظهرت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآلية التحقيق المشتركة درجة نادرة من الخمول والعجز، وشاركتا في عمل من أعمال التحايل المجردة من الضمير. وبشكل أساسي، فإن استنتاجات آلية التحقيق المشتركة تتعارض مع قوانين الفيزياء، وكيمياء المواد السمية، والطيران، والمقذوفات والمواد المتفجرة.

وأثناء التحقيق، جرى تجاهل معايير اتفاقية الأسلحة الكيميائية تماما. لم يقم الخبراء بزيارة مكان وقوع الحادث أو الامتثال لمبدأ سلسلة العهدة للحفاظ على الأدلة المادية. لقد وضعوا فرضياتهم استنادا إلى معلومات دفقتها عليهم بحماس ميليشيات من الجماعات المسلحة بمساعدة جهات راعية خارجية وكيانات مريبة ذات صلة بالإرهابيين، مثل ذوي الخوذ البيض. وكما قلت، فإن نتائج التحقيق الذي أجرته آلية التحقيق المشتركة السابقة لا علاقة لها بتحليل علمي وفني جاد.

ولهذا السبب، فإن روسيا لم تستطع تأييد تمديد ولاية الآلية غير المتغيرة، خاصة وأن استنتاجاتها المسيسة التي لا أساس لها من الصحة أضرت بسمعة تحقيق دولي حقيقي. رغم ذلك، ومع العلم بأن الجماعات المسلحة في المنطقة، بما في ذلك بعض الجماعات المرتبطة بالإرهابيين، تجمع لديها كم كبير من

القدرات الكيميائية السمية، فإننا لم نفند فحسب أهمية تعيين هيئة تحقيق مستقلة، بل واقترحنا بديلا محددا للآلية المشتركة وقمنا بتعميم مشروع قرار لهذا الغرض، باللون الأزرق حاليا، على أعضاء مجلس الأمن. وقد حددنا بوضوح النقاط الرئيسية لموقفنا في ضوء التجربة المؤسفة مع الآلية المشتركة. أن يقوم الأمين العام باختيار فريق يتسم بالمهنية والحياد للآلية المقترحة على أساس أوسع تمثيل جغرافي ممكن، بموافقة مجلس الأمن. وتنطوي الإجراءات الأساسية على زيارة المناطق التي وقعت فيها الحوادث بهدف أخذ عينات ومقابلة الشهود، مع الامتثال الصارم لمبدأ تسلسل العهدة في كفالة الحفاظ على الأدلة المادية.

وبناء على الأدلة الموضوعية ذات الأهمية الحاسمة التي جمعتها آلية من هذا القبيل، سيكون بإمكان مجلس الأمن أن يعزو المسؤولية عن أي حادث ينطوي على استخدام مواد سمية. وبالتنسيق مع اللجنتين المنشأتين عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وبالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، سيظل من المهم تحليل أي معلومات عن إنتاج المواد الكيميائية من قبل جهات من غير الدول واستخدامها عمليا لمواد سمية، بما في ذلك لأغراض الاستفزاز.

لقد أبلغت السلطات في دمشق مراراً عن تلفيق الحوادث باستخدام معدات الفيديو الاحترافية وممثلي المشاهد الجماعية من ذوي الخوذ البيض. ومع ذلك، فإن هذه المعلومات إما قد جرى تجاهلها عمداً أو اعتبارها أولوية متأخرة.

ومن أجل تجنب العيوب الهيكلية والمواجهات المستمرة حيال النتائج التي ستخلص إليها هيئة التحقيق التي ستُشكل في نهاية المطاف، نقترح أن تتألّف قيادتها من خبراء يمثلون الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، والذين سيتخذون القرارات بتوافق الآراء. ونعتقد أن هذا النهج لن يسيء إلى أحد، لأن الخلافات بين تلك البلدان كانت هي تحديدا سبب المشاكل الأساسية في تقييم الحالة المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

ومع ذلك، يُصرّ زملاؤنا الغربيون على إعادة إنشاء آلية تناسبهم، بما تنطوي عليه من عيوب، والتي ستوافق تلقائيا على القرارات التي يحتاجون إليها. وفي الوقت نفسه، يحاولون الاستعانة بهيئات لا تملك من حيث المبدأ لا الولاية ولا الموارد اللازمة للتحقيق في الحوادث الكيميائية المحتملة. وتعكف فرنسا وحلفاؤها، في تجاوز لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على تشكيل مجموعة ضيقة من الأشخاص ذوي التفكير المتماثل المناهضين لدمشق، ما يقوض في الوقت نفسه الهيكل الدولي لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وسلطة وموثوقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويتواكب كل ذلك مع ممارسة ضغوط قاسية على دول أخرى.

ولم ننسَ تاريخاً مشهوداً آخر. وبافتراض تساوي جميع العوامل، وذلك هو الوضع المثالي، كان ينبغي لنا عقد جلسة اليوم بتاريخ آخر. ففي ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أي بعد ثلاثة أيام من حادثة خان شيخون، وقبل حتى أن يبدأ التحقيق، شنت الولايات المتحدة عدواناً عسكرياً ضد سورية، بتنفيذ هجمات صاروخية على قاعدة الشعيرات الجوية. ولا بدّ أن الوفود التي كانت حاضرة في مجلس الأمن في ذلك الوقت تتذكر كيف أعرب زملاؤنا الأمريكيون عن رغبتهم في التوصل إلى حلول مقبولة بصورة متبادلة لطرائق التحقيق فيما كانت الصواريخ تنطلق بالفعل باتجاه سورية، وذلك في دليل واضح على أن بعض العواصم لا تحتاج إلى إجراء تحقيق دولي في حالة لا يزال الهدف فيها هو التخلص من الحكومة السورية الشرعية. ويكاد القانون الدولي ينهار عندما يتم الحكم على الأدلة بالشكوك بدلاً من الوقائع المثبتة.

ويبدو أنهم لا يريدون إجراء أي تحقيقات أو إنشاء آليات الآن. ولا يزال عدد من البلدان يطلق مزاعم تنم عن الثقة بأن دمشق تستخدم الأسلحة الكيميائية، على الرغم من السخف الواضح لهذه البيانات وغياب الأدلة، والأهم من ذلك، عدم وجود أي أسباب سياسية أو عسكرية تدفع السلطات السورية

إلى القيام بهذه الأعمال. وتدين روسيا استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي من كان وتؤيد دعوات الأمين العام إلى الوحدة في مواجهة هذه التهديدات، ولكنْ الحقيقية منها وحسب وليست الوهمية. وفي حين يطارد بعض هذه البلدان طيف أسلحة دمشق الكيميائية، يواصل الخطر المحتمل للإرهاب الكيميائي في المنطقة استفحاله.

واسترشادا بالمبدأ المشترك المتمثل في أن استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي من كان وفي أي مكان، أمر غير جائز وينبغي التحقيق فيه والمعاقبة عليه، وأن الإفلات من العقاب أمر غير مقبول وأن استخدام هذه الأسلحة يشكل خطراً على عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، أصدرت حكومة بلدي تعليمات إلي بأن أطلب إليكم، سيدي الرئيس، عقد جلسة مفتوحة لمجلس الأمن بعد ظهر الغد في الساعة ١٥/٠٠ بشأن الرسالة الموجهة من تيريزا ماي، رئيسة وزراء المملكة المتحدة، عن حادثة سالزبري (S/2018/218، المرفق). وسنوجه إليكم رسالة مناظرة قريباً.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

نودّ أن نشكر السيد توماس ماركرام، نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطته الإعلامية. تلاحظ بيرو مع الجزع تواتر التقارير عن استخدام الأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين في سورية وعدم وجود التزام بالمساءلة. إن هذه جرائم شنيعة، تُرتكب في تحد سافر لنظام عدم الانتشار وهي تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين، الأمر الذي لا يمكن للمجلس أن يسمح به.

وفي رأينا، يشكل تدمير آخر مرفقين من مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية المعلنة في سورية خطوة هامة. ونرحب بالاجتماع الذي عُقد في بيروت بين ممثلي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والحكومة السورية، الأمر الذي سيسهم في تحقيق تلك الغاية. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق إذ نرى مرة أخرى استمرار وجود حالات تضارب في إعلان الحكومة السورية، بعد مرور أكثر من أربع سنوات على انضمامها إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويجب علينا أن نحثّ السلطات السورية على تقديم جميع المعلومات المطلوبة دون مزيد من التأخير.

ونود أيضاً أن نكرر دعمنا لعمل بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية والذي يتسم بالمهنية والموضوعية، ونشيد بموظفيها. ونشدد على أن عملها يجب أن تكمله آلية مستقلة تسمح، في إطار الإجراءات القانونية الواجبة، بعزو المسؤولية في هذه القضية، تمشياً مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأود أن أذكّر جميع المتكلمين بعدم تجاوز الحدود الزمنية المنصوص عليها في مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2017/507) في بياناتهم.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد منذر (سورية): أهنئكم، سيدي الرئيس، بداية على تولي بلدكم رئاسة المجلس لهذا الشهر.

لقد قامت سورية بالوفاء بالتزاماتها الناشئة عن انضمامها لاتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية، وكذلك التزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣). وقد حرصت سورية دوماً على تقديم كل أشكال التعاون المطلوب والتعامل بكل إيجابية وشفافية ومرونة لتنفيذ التزاماتها، وذلك في ظل تحديات كبيرة ووضع أمني صعب ومعقد واستفزازي ناتج عن السلوك المعادي الذي قامت به بعض الأطراف الإقليمية والدولية. وقد حققت الحكومة السورية إنجازا غير مسبوق في تاريخ المنظمة من خلال إنهاء البرنامج الكيميائي السوري في زمن قياسي وإلى غير

رجعة، الأمر الذي أكدته البعثة المشتركة للتخلص من الأسلحة الكيميائية في سورية في تقريرها (انظر S/2014/444) المقدم إلى المجلس في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٤.

ولكن، وللأسف، فبدلاً من الإشادة بما قامت به الحكومة السورية، نرى بعضاً من أعضاء المجلس، وأعني هنا الولايات المتحدة، التي لم تدمّر حتى تاريخه مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية وتتقدّم بالأعذار الواحد تلو الآخر لكي لا تقوم بتدمير هذا المخزون الهائل. وإضافة إلى بريطانيا وفرنسا، امتهنت هذه الدول فن الخداع والتضليل لتنفيذ سياساتها في الهيمنة على العالم والعودة به إلى عهود الاستعمار والانتداب والوصاية، حيث تستمر هذه الدول في استغلال منبر المجلس، تارة من خلال توجيه اتهامات باطلة للحكومة السورية لا أساس لها من الصحة، وتارة أخرى من خلال ابتكار نمط جديد لجلسات هذا المجلس وذلك بهدف واحد فقط أصبح واضحاً للجميع، ألا وهو، عرقلة تقدم الجيش السوري في مواجهة التنظيمات الإرهابية التي تدعمها هذه الدول وتشويه صورة الحكومة السورية ومحاولة ابتزازها سياسياً.

إن خير دليل على كلامي هو ما شهدناه من مسرحيات تمثيلية قامت بها (الخوذ البيضاء)، الذراع التضليلي لجبهة النصرة، حول استخدام مزعوم للمواد الكيميائية السامة في الغوطة الشرقية، والتي ترافقت مع إنجازات الجيش السوري وحلفائه في تحرير هذه المنطقة من سيطرة المجموعات الإرهابية المسلّحة، والتي ثبت بطلانها جميعاً.

وفي سابقة خطيرة شهدنا خلال هذه الفترة أيضا صدور تصريحات من كبار مسؤولي الدول التي أشرنا إليها تقول صراحة بأن السبيل الوحيد لإنقاذ هذه المجموعات هو فقط في حال تم استخدام الأسلحة الكيميائية، وكأن هؤلاء المسؤولين يقولون للمجموعات الإرهابية المسلحة استخدموا المواد الكيميائية السامة ضد المدنيين، واعملوا على فبركة الأدلة واستجلبوا شهود الزور، وتلاعبوا بمسرح الجريمة كما فعلتم سابقا وسنكون جاهزين مع ما نملك من قدرات إعلامية وسياسية لاتهام الحكومة السورية والتدخل لنجدتكم.

هذا ما تقوله هذه الدول للمجموعات الإرهابية، إن هذه المسرحيات لا تقتصر على (الخوذ البيضاء)، فها نحن هنا نشهد في هذا المجلس، الجزء الثاني من مسرحية خان شيخون الذي أدارته وأخرجته دولة دائمة العضوية في هذا المجلس. إن حالة الإنكار التي يمارسها بعض أعضاء هذا المجلس هي حالة غير مسبوقة، فعلى الرغم من اتفاق عدد كبير من أعضاء هذه المنظمة الدولية على أن استنتاجات آلية التحقيق المشتركة حول المسؤولية المزعومة للحكومة السورية بشأن حادثة خان شيخون هي استنتاجات باطلة، فإن هذا الأمر لم يمنع عددا من الدول من تكرار الأكاذيب وتوجيه اتهامات لا أساس لها من الصحة لبلدي.

ونذكر أعضاء هذا المجلس بأن آلية التحقيق المشتركة قد رفضت زيارة مسرح الحادث في خان شيخون، وقامت بالاعتماد على أقوال المجرمين الذين ارتكبوا هذا العمل اللاأخلاقي في خان شيخون وعلى شهود مشبوهين قدمهم الإرهابيون لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولآلية التحقيق إضافة لما قامت الآلية بتسميته بالمصادر المفتوحة بشكل يفضح هزلية التحقيق الذي افتقد إلى الحد الأدنى من المصداقية والشفافية.

لقد أكدت حكومة الجمهورية العربية السورية أمام هذا المجلس وأمام المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مرارا وتكرار على إدانتها لأي استخدام للأسلحة الكيميائية أو أي نوع من أنواع أسلحة الدمار الشامل باعتباره جريمة ضد الإنسانية، وأمرا مرفوضا وغير أخلاقي، ولا يمكن تبريره تحت أي ظرف كان، ولأي سبب كان، وفي أي مكان كان.

ونؤكد هنا مجددا، على أن الجيش السوري لم يستخدم أي سلاح كيميائي، وأنه لم يعد يمتلكه أصلا، لا بل أن الجيش

السوري والمدنيين السوريين كانوا هم هدفا لاستخدام السلاح الكيميائي والمواد الكيميائية والسامة، ومنها غاز الكلور من قبل التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم داعش وجبهة النصرة الإرهابيان والكيانات المرتبطة بهما في أماكن متعددة من سورية، وذلك ضمن ما تقوم به هذه التنظيمات الإرهابية من أعمال إجرامية وإرهابية في سورية والمنطقة.

وقد وافينا مجلسكم هذا، ولجانه المختصة بأكثر من ١٣٠ رسالة تتضمن تفاصيل حول حيازة وتصنيع واستخدام المواد الكيميائية السامة من قبل المجموعات الإرهابية، وللأسف، لم تتلق الحكومة السورية الرد، ولو بكلمة واحدة، حول أي إجراء اتخذه المجلس بحق الدول التي سهلت لهذه المجموعات امتلاكها واستخدامها لهذه المواد.

إن ما يثير الاستهجان، هو أن تصر حكومات بعض الدول على أن تنصب ذاتها وصيا على مصائر الشعوب وعلى حماية القوانين في الوقت الذي يعكس فيه تاريخها السياسي والاستعماري انتهاكات بالجملة لحقوق هذه الشعوب. فكيف يمكن للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا أن تدعي حرصها على تحقيق العدالة، وهي التي تملك رصيدا من العدوان على الإنسان والنبات والجماد يندى له الجبين، في كل من فلسطين والعراق وليبيا واليمن وأفغانستان وأفريقيا، وقبل ذلك في فيتنام وكمبوديا وكوبا ونيكاراغوا وغرينادا، وغيرها الكثير الكثير من الدول.

أما مدينة الرقة السورية الشهيدة، فقد زارتها بعثة الأمم المتحدة، منذ عدة أيام لتقييم الأوضاع ووجدت أنها مدمرة بشكل كامل، وهذه هي إحدى نتائج العدوان الذي شنته قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على مدينة الرقة وأماكن أخرى في سورية، فعن أي مصداقية تتحدثون أمام هذا المجلس.

وأشير إلى أن ما يسمى بالمبادرة الفرنسية – الشراكة ضد الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية – هي التفاف على آليات الشرعية الدولية ومحاولة لإيجاد آلية موازية مسيسة بامتياز، الهدف منها تحقيق أجندات دول تسعى لاتهام الحكومة السورية بأي ثمن، وهدفها ليس منع الإفلات من العقاب بل إنقاذ الجناة الحقيقيين في استخدام الأسلحة الكيميائية.

في الختام، تؤكد الحكومة السورية استمرارها في تنفيذ جميع تعهداتها التي التزمت بها حين انضمت إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وفي حربها على الإرهاب التي لم تتوقف تحت تأثير أي ابتزاز سياسي أو إعلامي أو استغلال رخيص لدماء الأبرياء في سورية.

أخيرا، سيدي الرئيس، أريد أن أسأل الممثل الهولندي، لماذا لم تقدم هولندا حتى تاريخه معلومات عن نوعية المواد الكيميائية والتكنولوجيات التي كانت على متن الطائرة التي سقطت عام ١٩٩٢ فوق أمستردام ونتج عن سقوطها وهيج برتقالي عملاق ودخان ورائحة غريبة، لماذا لم تعلن عن نوعية المواد الكيميائية حتى تاريخه؟

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠